[73] الاستثناء المنقطع. والثانى جر على البدل: أي إلا ممن استرق. والثالث رفع على الابتداء، و (فأتبعه) الخبر، وجاز دخول الفاء فيه من أجل أن من بمعنى الذى أو شرط. قوله تعالى (والأرض) منصوب بفعل محذوف: أي ومددنا الأرض، وهو أحسن من الرفع لأنه معطوف على البروج، وقد عمل فيها الفعل (وأنبتنا فيها من كل شئ) أي وأنبتنا فيها ضروبا، وعند الأخفش من زائدة. قوله تعالى (ومن لستم) في موضعها وجهان: أحدهما ما نصب لجعلنا، والمراد بمن العبيد والإماء والبهائم فإنها مخلوقة لمنافعنا. وقال الزجاج: هو منصوب بفعل محذوف تقديره: وأعشنا من لستم له، لأن المعنى: أعشناكم وأعشنا من لستم. والثانى موضعه جر: أي لكم ولمن لستم، وهذا يجوز عند الكوفيين. قوله تعالى (إلا عندنا خزائنه) الجملة، موضع رفع على الخبر " ومن شئ " مبتدأ، ولايجوز أن يكون صفة إذ لاخبر هنا، وخزائنه مرفوع بالظرف لأنه قوى بكونه خبرا، ويجوز أن يكون مبتدأ، والظرف خبره (بقدر) في موضع الحال. قوله تعالى (الرياح) الجمهور على الجمع، وهو ملائم لما بعده لفظا ومعنى، ويقرأ على لفظ الواحد وهو جنس. وفى اللواقح ثلاثة أوجه: أحدها أصلها ملاقح، لأنه يقال: ألقح الريح السحاب، كما يقال: ألقح الفحل الأنثى: أي أحبلها، وحذفت الميم لظهور المعنى، ومثله الطوائح والأصل المطاوح، لأنه من أطاح الشئ. والوجه الثاني أنه على النسب: أي ذوات لقاح كما يقال طالق وطامس. والثالث أنه على حقيقته، يقال: لقحت الريح إذا حملت الماء، وألقحت الريح السحاب إذا حملتها الماء، كما تقول ألقح الفحل الأنثى فلقحت، وانتصابه على الحال المقدر (فأسقيناكموه) يقال سقاه وأسقاه لغتان، ومنهم من يفرق، فيقول: سقاه لشقته إذا أعطاه ما يشربه في الحال أو صبه في حلقه، وأسقاه إذا جعل له ما يشربه زمانا، ويقال أسقاه إذا دعا له بالسقيا. قوله تعالى (وإنا لنحن) نحن هنا لا تكون فصلا لوجهين: أحدهما أن بعدها فعلا. والثانى أن اللام معها. قوله تعالى (من حمأ) في موضع جر صفة لصلصال، ويجوز أن يكون بدلا من صلصال بإعادة الجار.